

أوروبا تتوجس من تغلغل المارد الصيني في أفريقيا



رياض بوعزة
صحافي تونسي

عدة مؤشرات تدل على أن العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين وأفريقيا قطعت أشواطاً لتجسيم خطط الشراكة على أرض الواقع. فبكين باتت اليوم أكبر شريك اقتصادي منذ 2009، ويمثل ذلك في غزو الشركات الصينية الناشطة في جميع القطاعات تقريباً. وتشكل البنية التحتية أهم المشاريع الاستثمارية لها في أفريقيا. وعلى عكس ما برّوح له، فإن بكين لا تحاول استدراج دول أفريقيا وخاصة الفقيرة إلى فخ الديون، وإنما تريد أن تكون شريكاً متكافئاً رغم تفاوت القوى. كما أنها تريد أن تقدم استثمارات مهمة لتمكين تلك الدول من سدّ فجوة تمويل مشاريع البنية التحتية الحيوية لاقتصاد القارة.

الدبلوماسية الاقتصادية لبعض دول أفريقيا مع الصين والساعة إلى الاستفادة من كافة الفرص الواعدة في القارة، والتي باتت قبلة كبرى اقتصاديات العالم. أثمرت إبرام شركات استراتيجية يُنظر إليها على أنها محور انقلاب اقتصادي وشيك بعيد عن الشركاء التقليديين. عند تسليط الأضواء على ذلك التقارب، نجد أن دول شمال أفريقيا، التي تضررت اقتصاداتها بفعل الإضرابات السياسية والأمنية منذ 2011، تحاول الاستفادة من هذا التقارب بعد أن وجهت بوصلتها نحو الصين منذ 2016. وقد انتقلت إلى مربع التنفيد الفعلي مع تفاوت الاستثمارات وحسب حجم الاقتصاد في كل دولة.

بفضل السياسة الناعمة، تعطي التحركات الصينية الحديثة باتجاه السيطرة على مفاصل الاقتصاد الأفريقي، لمحة أكثر وضوحاً بأن "المارد الصيني" اقترب كثيراً من تقويض نفوذ أوروبا، التي باتت شريكاً "منبوذاً" من قبل معظم حكومات دول القارة. الصين تمكنت من إبعاد الانتباه عن حربها التجارية المستعرة مع الولايات المتحدة، خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتركيز جهودها على استقطاب شركائها الأفريقيين من حوض شريكهم الأوروبي، الذي بدأ في حالة ترقب. لم يتردد وزير الخارجية الصيني وانغ يي خلال لقائه برئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي محمد موسى فقي في نيويورك في التأكيد على أن الصين وقارة أفريقيا أصبحتا اليوم يمثلان قوتين مهمتين في مواجهة الأحادية والحمائية.

هذا الأمر يشير إلى إصرار صيني على ترسيخ أسس التعاون القائم على تكافؤ الفرص، لتحقيق شراكات أكثر انفتاحاً تعزز دور أفريقيا في مبادرة الحزام والطريق، والتي تهدف إلى تحويل بكين لقلب الاقتصاد العالمي مستقبلاً.

بالأرقام، تبلغ قيمة المبادلات بين أوروبا وأفريقيا 312.7 مليار دولار سنوياً، ولكن العجز التجاري للقارة السمراء يصل إلى 24 مليار دولار. وحتى يحافظ الاتحاد الأوروبي

على ثبات ذلك المنحى، يقوم بمنح مساعدات سنوية لبلدان أفريقيا بنحو 22.9 مليار دولار، ما يعني أن الأوروبيين لا يزالون يتعاملون بعقلية استعمارية. لكن بيانات الجمارك الصينية تكشف أن المنافسة تزداد حدة، حيث يبدو أن بكين باتت أكبر شريك تجاري مع أفريقيا متقدمة بفارق كبير عن كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، أكبر القوى الاقتصادية في أوروبا، بعد أن وصلت قيمة المبادلات الصينية الأفريقية إلى مستوى يقترب من 200 مليار دولار سنوياً.

هذه الأرقام، التي يتوقع أن تنمو خلال السنوات المقبلة، تزيد عن الضعف من حجم المبادلات التجارية للقارة مع الولايات المتحدة، التي بدأت في الاهتمام بأفريقيا منذ العام 2001، وتلجها بعد ذلك اليابان والهند وأوروبا.

ثمة عوامل تدفع أفريقيا إلى فتح أبواب دبلوماسيتها الاقتصادية أمام الصين، ولعل من أهمها إحساس حكومات القارة، المرتبطة بالاقتصاد الأوروبي منذ زمن بعيد، بتراجع وتيرة النمو في بلدانها، إذ لم يعد بإمكان أسواقها استيعاب الواردات القادمة من جنوب المتوسط. ويبدو أن السبب الأكثر إثارة لاهتمام معظم دول أفريقيا في تحويل مسارها نحو الشرق، هو أن الأجندة الاقتصادية الصينية تخلو من فكرة توسيع النفوذ السياسي أو العسكري، رغم تباين الآراء حولها. هذه النقطة بالتحديد تروق للدول العربية الباحثة عن شريك تجاري منقذ وأكثر انفتاحاً ويعاملها بالمثل بعيداً عن الانتهازية الأوروبية، التي استنزفت قدرات شركائها في الضفة الجنوبية لعقود طويلة.

وحتى يستميل الصينيون بلدان أفريقيا أكثر إليهم، قامت بكين بإعفاء أكثر من 30 دولة من ديون قديمة بمليارات الدولارات، كما منحها هبات وقروضاً بفوائد ميسرة، وأخرى تفضيلية للمساعدة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة بحلول 2030، وهي التنمية الذاتية، والمساواة، والنهوض الأكبر سوقاً، وإعادة على مستوى العالم نظراً لما تزخر به من إمكانيات وثروات طبيعية منسية.

السياحة التركية أكبر المتضررين من انهيار توماس كوك

إفلاس الشركة البريطانية يكبد القطاع 381 مليون دولار



أزمة تبعثر الحسابات

وقال وزير السياحة محمد ارسوي الجمعة الماضي خلال مؤتمر في إسطنبول للإعلان عن استراتيجية بلاده السياحية، إن بلاده "ستتمكن من تعويض خسارة أعداد السائحين بعد انهيار توماس كوك".

وأوضح أن شركة الطيران إيريزي جت تضمن توفير طاقة إضافية قدرها 350 ألف شخص لوجهات قضاء العطلات في تركيا. وأضاف الوزير أن الخطوط الجوية التركية ومشروعها المشترك مع لوفتهانزا، صن إكسبريس، ستسيران رحلة إضافية يومياً إلى مطار الأمان قرب عدد من وجهات قضاء العطلات على ساحل بحر إيجه.

كما توقع أن توفر الخطوط الجوية البريطانية رحلات طيران إضافية. وقال المجلس الاستشاري، الذي يضم أعضاء من اتحادات السياحة التركية، في بيان أمس إنه يتعين أن تُعرض على الشركات حزم قروض أكبر بكثير مما تعزز الحكومة تقديمه بقيمة 54.4 مليون دولار. وأشار إلى أن الضرورة تقتضي أن تكون تلك القروض لفترة استحقاق أطول وبسعر فائدة منخفض وفترة سماح مدتها ثلاثة أعوام. ويرى المجلس أن الأولوية يجب أن تكون للشركات الصغيرة عند منح هذه القروض.

وكان عثمان أيك رئيس اتحاد أصحاب الفنادق في تركيا قد قال في وقت سابق لوكالة رويترز إن "انهيار شركة السياحة البريطانية يعني أن تركيا قد تشهد فقدان ما بين 600 و700 ألف سائح سنوياً". ويشكل هذا الرقم حوالي 1.6 بالمئة من إجمالي السياح، الذين استقبلتهم تركيا

وأظهرت أرقام رسمية أن قطاع السياحة التركية هو أكبر المتضررين من تداعيات انهيار شركة توماس كوك البريطانية، الأمر الذي يقاوم أزمات البلاد، التي تعاني من الركود وتزايد المخاطر من حدوث انهيار اقتصادي بسبب السياسات المرتبطة للحكومة التركية.

إسطنبول - كشفت الحكومة التركية أخيراً عن حجم الخسائر، التي تكبدها القطاع السياحي بعد أسبوع من صدمة إعلان إفلاس شركة توماس كوك بسبب تفاقم الديون. وقدر المجلس الاستشاري للسياحة أمس حجم مديونيات توماس كوك للشركات السياحية التركية بما يزيد على 381 مليون دولار.

وأقر المجلس أنه من المستحيل سداد هذا الحجم من الديون في الأجل القصير أو المتوسط، ما يعني أن القطاع سيشهد حالة من الاضطراب في الفترة المقبلة إن لم يتم تدارك الأمور. وتعتبر هذه الخسائر الأكبر مقارنة بدول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضررت من تصفية توماس كوك.

ولم تتجاوز خسائر السياحة في مصر 128 مليون دولار، أما تونس فبلغت الخسائر نحو 65.6 مليون دولار، بينما كانت المغرب أقل المتضررين بنحو 5.5 مليون دولار. وتأتي هذه الأزمات لتضاف إلى سلسلة أزمات أخرى يعيشها الاقتصاد التركي بسبب السياسات المتبعة من قبل الرئيس رجب طيب أردوغان. ويعتقد خبراء في القطاع أن هذه المشكلة تشكل اختباراً حقيقياً لدى صلاية صناعة السياحة التركية، التي مرت بعدة

انتكاسات في السنوات الأخيرة نتيجة التوترات السياسية داخلياً وخارجياً. وشهدت البلاد خلال الأشهر الأخيرة تراجعاً غير مسبوق في العديد من المؤشرات الاقتصادية، لتتعدد من تدهور في معدل النمو إلى ارتفاع نسبة البطالة وتذبذب الليرة، فضلاً عن هروب الاستثمارات الأجنبية وكساد التجارة الداخلية والخارجية.

700 ألف زائر ستفقدون تركيا سنوياً نتيجة إفلاس توماس كوك، وفق اتحاد أصحاب الفنادق

وتحاول الحكومة جاهدة تعويض خسائر القطاع الذي يساهم عادة بنحو 30 مليار دولار سنوياً في الاقتصاد ويدعم الكثير من القطاعات الأخرى، وذلك من خلال التوسع في دعم وقود الطائرات ومساعدة الفنادق في الحصول على قروض. وفي محاولة لتدارك الموقف، أعلنت وزارة السياحة التركية أنها تعمل مع وزارة المالية لتقديم حزمة قروض للشركات التي تأثرت بإفلاس توماس كوك.

ألمانيا تخطط الأوراق بإنقاذ فرع توماس كوك

وقالت المديرية التنفيذية لتوماس كوك الألمانية، شتيفاني بيرك لوكالة الأنباء الألمانية إن "عواقب الأحداث لم تكن متوقعة بهذا الشكل... لقد كان ذلك صدمة للعاملين". وأضافت إن "ظهور القيادات المؤقتة لإدارة الإفلاس الأسبوع الماضي في مجلس العاملين بالشركة ترك انطباعاً بأنه يمكن تحقيق الإصلاح". ويوظف الفرع الألماني حوالي ألفي موظف، بحسب نقابة فيردي، التي أسفت لـ"الضربة القاسية" التي تلقاها توماس كوك في حين "تمت إدارة الفرع" في ألمانيا بشكل جيد. وتابعت الشركة في بيان أصدرته الاثنين الماضي إن "تشاسطات الفرع الألماني ستستمر بشكل مستقل رغم أنه

تأثر منذ زمن بالأداء السيء لتوماس كوك في بريطانيا والبريكست". وقالت "بات علينا الآن القيام بكل ما في وسعنا حفاظاً على الوظائف". وأكد الاتحاد الألماني لوكالات السفر أن الزبائن الذين يضمنون حالياً إجازات ستقولى أمرهم شركة زيورخ للتأمين، التي ستتعلم عملية إعادةتهم. وقام الفرع الألماني بالخطوة نفسها التي اتخذها فرع الشركة الفرنسية الأسبوع الماضي. وعادت الطائرات التابعة لتوماس كوك أيرلاينز أسكندنافيا للتخليق بعد يوم من إعلان مجموعة السياحة البريطانية توماس كوك عن إفلاسها. وقال المتحدث باسم شركة فينج التابعة لتوماس كوك في السويد إن

مقرانكفورت (ألمانيا) - خلطت ألمانيا الأوراق المتعلقة بإفلاس شركة توماس كوك البريطانية حينما قامت بإنقاذ الفرع الألماني من شبح الإفلاس. وستواصل شركة كوندور الجوية الألمانية التابعة للفرع الألماني بالقيام برحلاتها بفضل قرض طارئ بقيمة 380 مليون يورو من الدولة. وأدى إنقاذ برلين لفرع توماس كوك إلى إحراج لندن، حيث تصاعدت الانتقادات في بريطانيا لعدم قيام الحكومة بإنقاذ الشركة الأم من الانهيار. وكان فرع شركة توماس كوك في ألمانيا قد أكد في بيان أن مباحثات جارية مع مستثمرين وشركاء في الدول التي تتعامل معها أثبتت أنه قادر على الاستمرار مستقبلاً.

60 مليار دولار رصدتها الصين لأفريقيا، تؤهلها لتعزير هيمنتها على اقتصاد القارة

خلال السنوات الأربع الأخيرة، عقدت حكومات مصر وتونس والجزائر والمغرب حزمة من الاتفاقيات مع الصين ضمن مبادرة الحزام والطريق، ما عدا ليبيا النقطية الغارقة في نزاع منذ تسع سنوات لا يبدو أنه سينتهي قريباً، وكذلك موريتانيا، التي لا تزال بعيدة عن فكك الصين رغم موقعها الاستراتيجي على المحيط الأطلسي.

الصين ومن خلال زراعتها؛ بنك الاستيراد والتصدير الذي يقوم بإقراض الحكومات الأفريقية، تستثمر في كافة المجالات في القارة، بدءاً من الطاقة والزراعة والتعدين والتشييد، مروراً بقطاعي التجارة ومعالجة منتجات الموارد، وصولاً إلى التصنيع والخدمات اللوجستية.

هذا الغزو الرهيب يتجلى في بناء آلاف الكيلومترات من الطرق وأكثر من مئة محطة لتوليد الكهرباء والعشرات من المستشفيات والمدارس في المناطق النائية، في قرابة 40 بلداً أفريقياً، فضلاً عن إنشاء مناطق صناعية في مصر والمغرب وجيبوتي، وأخرى بصدد البناء في الجنوب التونسي على ساحل المتوسط.

وحتى يستميل الصينيون بلدان أفريقيا أكثر إليهم، قامت بكين بإعفاء أكثر من 30 دولة من ديون قديمة بمليارات الدولارات، كما منحها هبات وقروضاً بفوائد ميسرة، وأخرى تفضيلية للمساعدة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة بحلول 2030، وهي التنمية الذاتية، والمساواة، والنهوض الأكبر سوقاً، وإعادة على مستوى العالم نظراً لما تزخر به من إمكانيات وثروات طبيعية منسية.

